الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/420
1 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ -٢	٢
ثانيا -	الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية	٣ -٤٤	٣
ألف -	لجنة التنمية المستدامة ومكتبها	٣ -١٥	٣
باء -	الأنشطة ذات الصلة التي نفذتها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة	١٦-٢٢	٦
جيم -	المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	٢٣-٢٤	٨
دال -	المعلومات المقدمة من الحكومات عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني	٢٥-٢٧	٨
هاء -	الأنشطة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لدعم العملية التحضيرية	٢٨-٣١	٩
واو -	اتفاقيات ريو	٣٢-٣٦	١١
زاي -	مبادرات المجموعات الكبرى	٣٧-٣٩	١١
حاء -	أنشطة الإعلام	٤٠-٤٢	١٣
طاء -	حالة الاشتراكات في الصندوق الاستئماني	٤٣-٤٤	١٤
ثالثا -	بعض الاقتراحات للطرائق التنظيمية خلال الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية	٤٥-٥٢	١٤

96-25551 111096 111096

أولا - مقدمـــة

١ - نصت الفقرة ٣٨-٩ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنميـة المعقـود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في حزيـــران/يونيـــه ١٩٩٢، على عقـــد دورة استثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأيدت الجمعية العامة لاحقا توصية المؤتمر تلك في قرارها ١٩٠/٤٧ بشأن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢ - ونظرت الجمعية العامة في دورتها الخمسين في تقرير للأمين العام يتضمن مقترحات بشأن شكل الدورة الاستثنائية ونطاقها وجوانبها التنظيمية (الوثيقة A/50/453) وقررت عقـــد تلك الدورة الاستثنائية لفترة أسبوع واحد خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧ على أرفع مستوى ممكن من المشاركة (القرار ١١٣/٥٠). وقررت الجمعية أيضا الطرائق التنظيمية للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، بما في ذلك الدور الذي يناسب لجنة التنمية المستدامة، فضلا عن دور المؤسسات والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سلّمت الجمعية بالدور الهام الذي تقوم بـه المجموعات الكبرى، بما فيها المنظمات غير الحكوميـــة، في تنفيـــذ توصيات المؤتمـــر وبضـــرورة مشاركتها بصورة نشطة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، وكذلك ضرورة كفالة وضع ترتيبات مناسبة لمساهمتها أثناء الدورة الاستثنائية. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يُعد، لنظر اللجنة، عددا من التقارير تتضمن تقييما عاما للتقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر فضلا عن توصيات بشأن الأعمال والأولويات في المستقبل؛ وأن يضع برنامجا إعلاميا لزيادة الوعي العالمي بالدورة الاستثنائية وبالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة متابعة للمؤتمر. وأخيرا، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا مرحليا عن حالة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

ثانيا - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية

ألف - لجنة التنمية المستدامة ومكتبها

٣ - قررت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٠ أن تعمل لجنة التنمية المستدامة كمحفل حكومي دولي مركزي من أجل الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. وبشكل خاص، شجعت الجمعية المشتركين في الدورة الرابعة للجنة (١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦) على تناول المسائل المتصلة بالدورة الاستثنائية؛ ودعت اللجنة إلى أن تكرس اجتماع فريقها العامل المفتوح باب العضوية المخصص فيما بين الدورات الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧ لمساعدة اللجنة في إجراء الاستعراض المتعلق بالدورة الاستثنائية؛ ورحبت بقرار اللجنة تكريس دورتها الخامسة في عام ١٩٩٧ للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية؛ وقررت أن تكون دورة اللجنة تلك مفتوحة باب العضوية في مداولاتها بما يسمح باشتراك جميع الدول بشكل كامل.

١ - الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة

٤ - حضر نحو ٥٠ وزيرا وصانعا للسياسة من جميع مناطق العالم الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة المعقودة من ١ إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وانعكس جوهر المناقشات بشأن المسائل المتصلة بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية في موجز الرئيس عن الجزء الرفيع المستوى الذي أدرج في تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة[1]. وشدد المشتركون في الجزء الرفيع المستوى على الأهمية الحيوية للدورة الاستثنائية، حيث ستستعرض الجمعية العامة التقدم الشامل المحرز في تنفيذ التزامات ريو وتناقش الاستراتيجيات الملائمة للتنفيذ في السنوات القادمة. وشُدد على أن الاشتراك في الدورة الاستثنائية على أعلى مستوى ممكن سيكون جوهريا لنجاحها.

٥ - وتبيَّن من المناقشات أنه كان هناك توافق عام في الآراء على أنه لا ينبغي للدورة الاستثنائية أن تحاول إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١ أو غيره من الاتفاقيات الحكومية الدولية في ميدان التنمية المستدامة، بل ينبغي أن تركز على مواصلة تنفيذ جدول الأعمال أو تلك الاتفاقات. وفي هذا السياق، سلَّط المشتركون الضوء على عدد من الأهداف:

(أ) إنعاش وتنشيط الالتزام بمفهوم التنمية المستدامة وضمان دور محوري له في جدول الأعمال السياسي وتعزيز الزخم لتنفيذه على كل من الصعيد الدولي والوطني والمحلي. وسلَّم المشتركون بالحاجة إلى تعزيز معرفة الناس باللجنة وتحسين قدرتها على الوصول إليهم؛

(ب) الاعتراف صراحة بأوجه الفشل في بلوغ أهداف معينة وتحديد أسباب الفشل؛

(ج) دعم تنفيذ التزامات ريو عن طريق وسائل مثل تحديد نهج ابتكارية للتعاون والمساعدة المالية ومن خلال مقترحات ملموسة للعمل؛

(د) تحديد الأولويات لفترة ما بعد عام ١٩٩٧. ورأى عدد من المشتركين أنه ينبغي للجنة أن تركز على عدد محدود من المسائل الرئيسية بدلا من استعراض كل فصل من فصول جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما تلك المسائل التي رئي أنه يمكن فيها إحراز تقدم حقيقي؛

(هـ) إبراز المسائل التي لم يجر التصدي لها بصورة كافية في المؤتمر أو تلك التي حدثت فيها تطورات هامة منذ انعقاده. وقد تشمل تلك المسائل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، والطاقة (بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة)، والنقل، والمسائل المتعلقة بالمناطق الحضرية والمؤسسات العامة والمياه العذبة وإدارة المخاطر.

٦ - وسلّم المشتركون في الجزء الرفيع المستوى بأنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام في الأعمال المقبلة لمعالجة مسألة القوى الدافعة التي تؤثر على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع إعطاء مزيد من الاهتمام في الوقت نفسه للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، بما في ذلك مكافحة الفقر. أما الصلة الحاسمة بين القوى الدافعة - وهي النمو الاقتصادي والتجارة وأنماط الاستهلاك والإنتاج والنمو السكاني - وإدارة الموارد، فهي القطاعات الاقتصادية التي كثيرا ما تحدد سبل تنظيم تقرير السياسات وتنفيذها. وكي يكون نظر اللجنة في المسائل المتعلقة بإدارة الموارد فعالا حقا، فإنه يجب أن يقترن بتركيز مساو على تنمية السياسات القطاعية. وقد سبق تناول كثير من القطاعات، كقطاع الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك والصناعة والمستوطنات البشرية والخدمات الاجتماعية، في المنتديات القائمة في منظومة الأمم المتحدة. وساعد ما أحدثه المؤتمر وجدول أعمال القرن ٢١ من تأثير على أعمال تلك المنتديات في إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في مناقشاتها. بيد أنه توجد بعض الفجوات التي من أبرزها، من منظور الاستدامة، الفجوة المتصلة بالنقل والطاقة.

٧ - وأنعم المشتركون النظر في تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ منذ انعقاد المؤتمر ولاحظوا استمرار وجود حاجة إلى تعزيز الآليات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والتي تساعد على إدماج الشواغل البيئية على نحو أتم في عمليات اتخاذ القرار العادية. وشجع المشتركون الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على كفالة أن تراعى مسائل التنمية المستدامة بطريقة منهجية ومتسقة. وشدد عدد من المشتركين على الصلة بين المتابعة الدولية والوطنية وشجعوا اللجنة على تعزيز إدماج الاستنتاجات التي خلصت إليها المؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها تلك المعقودة في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين ومؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول الذي كان آنذاك لم يُعقد بعد.

٨ - وجرى التشديد بصفة خاصة على أهمية تحويل إجراءات التنفيذ من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي وإلغاء مركزية المسؤوليات ونقلها من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، حيثما يكون ذلك مناسبا. واقتُرح، لدى إبراز قيمة وفعالية التمكين المحلي، أن ترعى الأمم المتحدة جائزة تعترف بأمثلة للتنمية المستدامة المضطلع بها على الصعيد المحلي أو على نطاق جزئي التي تكون ذات أهمية من الناحية العالمية.

٩ - وشدد المشتركون في الجزء الرفيع المستوى على أهمية تحقيق توافق ذي قاعدة عريضة في الآراء يشمل المجموعات الكبرى لتحقيق التنمية المستدامة. وجرى تشجيع إقامة شراكات جديدة بين أصحاب المصالح، كالمربين والعلماء والحكومات والمنظمات غير الحكومية ودوائر قطاع الأعمال والصناعة ونقابات العمال والشباب ووسائط الإعلام وغيرهم، كوسيلة لتعزيز الاتصال الأفضل وتوضيح المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولوحظ أن المشاركة الأوثق من جانب القطاع الخاص أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن آليات التفاعل المناسبة ما زالت تحتاج إلى تطوير في ذلك المجال.

١٠ - وأكد المشتركون أهمية اشتراك المجموعات الكبرى في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقد خلال عام ١٩٩٧ وكذلك في الدورة نفسها وفقا للنظام الداخلي المناسب. وأعربوا أيضا عن ترحيبهم بالمبادرات التي اتخذتها المجموعات الكبرى لتقديم تقارير من جانبها عن أعمالها في عام ١٩٩٧.

٢ - مكتب لجنة التنمية المستدامة

١١ - اجتمع مكتب لجنة التنمية المستدامة في نيويورك في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وكانت الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية هي محور المناقشات. وأبلغ المكتب بعملية التحضير وبشكل الوثائق اللازمة لاستعراض عام ١٩٩٧ وذلك لتلبية طلبات الإبلاغ المتصلة باستعراض عام ١٩٩٧، كما ترد في قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠، وقرارات اللجنة، وفي ولايات حكومية دولية أخرى.

١٢ - ورحب المكتب بتدليل منظومة الأمم المتحدة، عن طريق نظام مديري المهام التابع للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، على التزامها المتواصل ببرنامج عمل اللجنة ودعمها المستمر لها وكونها ستساهم بصورة نشطة في الأعمال التحضيرية لاستعراض عام ١٩٩٧. وأعرب المكتب عن ارتياحه بشكل خاص لنية الأمانة العامة أن تنتهي من إعداد معظم الوثائق في مطلع عام ١٩٩٧ بحيث تكون متاحة قبل اجتماع الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات التابع للجنة في عام ١٩٩٧ عندما تبدأ الأعمال التحضيرية الرسمية الحكومية الدولية للدورة الاستثنائية.

١٣ - وارتأى أعضاء المكتب واضعين في اعتبارهم المناقشات التي جرت خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة للجنة أن تركز الدورة الاستثنائية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن تتمخض عن اعتماد بيان أو إعلان متفق عليه وعملي المنحى، وأن يكون للدورة الاستثنائية طابع سياسي بارز. أما بالنسبة للعملية المفضية الى إعداد الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية، فقد ارتأى المكتب، آخذا في اعتباره أحكام قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠، إمكانية تنظيمها على هدي المبادئ التالية:

(أ) يسعى الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات التابع للجنة (٢٤ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس، ١٩٩٧)، آخذا في اعتباره تقارير الأمين العام وغيرها من الوثائق، ونتائج مختلف الأنشطة الجارية فيما بين الدورات التي تنظمها الحكومات والمنظمات، وغيرها من المدخلات ذات الصلة، إلى الاتفاق على شكل وهيكل وثيقة نهائية والعناصر الرئيسية الواجب إدراجها فيها. وهكذا تكون النتائج التي يتمخض عنها اجتماع الفريق العامل خطوطا عريضة تفصيلية للوثيقة النهائية؛

(ب) تشكل هذه الخطوط العريضة أساس المفاوضات خلال الدورة الخامسة للجنة (٧ - ٢٥ نيسان/أبريل، ١٩٩٧)، حيث ينبغي للجنة أن تحاول الاتفاق على مشروع الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية؛

(ج) تقوم الدورة الاستثنائية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتسوية جميع المسائل المعلّقة التي قد تبقى دون حل بعد انتهاء الدورة الخامسة للجنة، وتعكس أيضا في الوثيقة أي تطورات جديدة أو أي مقترحات تطرح في الفترة الفاصلة ما بين الدورة الخامسة للجنة وانعقاد الدورة الاستثنائية.

١٤ - ووافق المكتب على ضرورة اشتراك الرئيس و/أو أعضائه في الأنشطة الرئيسية الجارية فيما بين الدورات وفي الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة التي يتوقع أن تسهم في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

١٥ - وأكد المكتب ضرورة وضع ترتيبات فعالة تسمح للمجموعات الكبرى، ومن بينها المنظمات غير الحكومية، بالمساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية وفي المداولات التي ستجري في أثناء تلك الدورة. ورغم إقرار المكتب بضرورة الاحترام الكامل للنظام الداخلي وبأن الجمعية العامة ستتخذ القرارات المحددة بشأن مشاركة المجموعات الكبرى في الدورة، فإنه اتفق أيضا على أنه يمكن تنظيم عدد من الأنشطة خلال الدورة الاستثنائية بهدف كفالة المساهمة الفعالة من جانب المجموعات الكبرى وتفاعلها النشط مع ممثلي الحكومات. وارتأى المكتب أنه من المفيد تقييم الخبرة المكتسبة خلال الدورات الاستثنائية السابقة للجمعية العامة وخلال دورات اللجنة، فضلا عن مؤتمر الموئل الثاني وغير ذلك من الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية التي جرت في الآونة الأخيرة، كجلسات الاستماع التي عُقدت في سياق بلورة الوثيقة المعنونة "خطة للتنمية"، ومن ثم البناء على تلك الخبرة.

باء - الأنشطة ذات الصلة التي نفذتها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة

١٦ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١١٣/٥٠، جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والوكالات المتخصصة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، ومنها مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، ومنظمة التجارة العالمية، الى المساهمة في الدورة الاستثنائية، وطلبت الى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة أن تكفل، بالتنسيق الوثيق مع لجنة التنمية المستدامة، الاستجابة الفعالة والمنسقة على نطاق المنظومة للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. ورحبت الجمعية أيضا بقرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أكد فيها ضرورة أن يواصل البرنامج، وفقا للولاية المنوطة به في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تقديم الدعم الفعال لأعمال اللجنة وقرر فيها المجلس عقد دورته التاسعة عشرة في أوائل عام ١٩٩٧ من أجل تقديم إسهام في الدورة الاستثنائية.

١٧ - وأكدت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثامنة (١٠ - ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦)، الأهمية السياسية للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧. ووافقت اللجنة على أن

منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات ذات الصلة، ينبغي أن تسهم مساهمة نشطة في جعل الدورة الاستثنائية حدثا دوليا بارزا من شأنه تنشيط الالتزام العالمي بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ودفع الحوار والعمل الدوليين من أجل التنمية المستدامة.

١٨ - واتفقت اللجنة على أنه سيكون من الجوهري أن يتجاوز استعراض عام ١٩٩٧ تقييم التقدم المحرز في اللجنة وفي منظومة الأمم المتحدة وأن ينطوي على تقييم صريح وتحليلي للتقدم الشامل المحرز والمشاكل التي ووجهت على كل من الصعيد الدولي والوطني والمحلي.

١٩ - واقترح خلال دورة اللجنة أن تنظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالاضافة إلى مشاركتها النشطة من خلال نظام مديري المهام التابع للجنة في التحضير لتقارير الأمين العام من أجل استعراض عام ١٩٩٧، في تقديم مساهمات منها هي في عملية الاستعراض بهدف إثراء الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للجنة والدورة الاستثنائية نفسها. وفي هذا السياق رحبت اللجنة بالأعمال المضطلع بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ لاعداد تقييم شامل بشأن التجارة والبيئة، وبالأعمال التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية لاعداد تقرير عن الصحة والبيئة في العالم، باعتبارها مدخلات مهمة في الدورة الاستثنائية. ورأت أن من شأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الانتفاع أيضا من استعراض منتصف المدة للمنجزات في مجال تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي أدمجت نتائجه بالكامل في جدول أعمال القرن ٢١. وارتأت اللجنة أنه يمكن تلقي مساهمات هامة أخرى من اللجان الإقليمية والهيئات التنظيمية للاتفاقيات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، كانت ثمة توقعات كبيرة بأن يكون التقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات التابع للجنة بمثابة مساهمة هامة في استعراض عام ١٩٩٧ وفي الأعمال المتصلة بالغابات بشكل عام خلال الفترة التي تعقب انعقاد الدورة الاستثنائية. وكان التوقع الهام الآخر يرتبط بالتقييم الجاري للمياه العذبة في العالم.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، رئي أنه سيكون من الجوهري إشراك هيئات الإدارة والاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة المعقودة تحت رعايتها في هذه العملية قدر المستطاع. وستكون هناك مشاركة مهمة في استعراض عام ١٩٩٧ من قِبل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيتناول مسألة الاستدامة، ومن قِبل الدورة التاسعة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي ستنظر بالتحديد في مساهمة البرنامج في الدورة الاستثنائية.

٢١ - وأكدت اللجنة أهمية مختلف المبادرات القطرية، التي ستبني زخما سياسيا يفضي إلى الدورة الاستثنائية. ولاحظت اللجنة أيضا مع الارتياح الاقتراح الذي طرح خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة للجنة ويدعو إلى تنظيم اجتماع مشترك لوزراء البيئة ووزراء المالية كجزء من العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، وأعربت عن أملها في أن تتابع البلدان المهتمة هذه المبادرة الواعدة. ومن المتوقع أن تقدم المنظمات غير الحكومية والمجموعات الكبرى مساهمات هامة أيضا.

٢٢ - وقررت لجنة التنسيق الإدارية تقديم بيان إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية تحلل فيه فعالية الترتيبات المشتركة بين الوكالات التي وضعت لمتابعة مؤتمر ريو، وتقترح على أساس الخبرة المكتسبة بعد المؤتمر، طرائق لايجاد دعم أكثر فعالية وكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ١٩٩٧.

جيم - المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٢٣ - اتفق المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، خلال دورته الخامسة (٣١-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، على الاسهام في استعراض عام ١٩٩٧ للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو بتقديم تقرير موجز يركز على بضعة مجالات حرجة. وقرر المجلس أن يفحص عوائق التنمية المستدامة في تلك المجالات وأن يقدم توصيات مستقلة بشأن كيفية تذليلها. واقترح إتاحة التقرير للجنة التنمية المستدامة خلال دورتها الخامسة التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧. واتفق المجلس أيضا على أن ينظر الأعضاء في مبادرات تستهدف توليد نقاش في أوساط الفئات المعنية لديهم بشأن الاستعراض.

٢٤ - واتفق المجلس في دورته السادسة، (٤ - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) على أن يركز تقريره على ثلاثة مجالات حرجة من مجالات التنمية المستدامة، هي الطاقة والنقل وموارد المياه. وسيفحص التقرير في إطار كل من هذه المجالات تدابير السياسات التي من شأنها تحسين الاستعمال المستدام، مع التأكيد على العوامل الاقتصادية، وسيقدم توصيات بشأن مجموعات عناصر السياسات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات، منفردة أو مجتمعة، للتغلب على عوائق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى تحليل السياسات والتوصيات، سيشمل التقرير عددا من الأوصاف الموجزة لسياسات التنمية المستدامة الناجحة في بلدان مختلفة، بما في ذلك برامج الطاقة الريحية في الريف، وضرائب الطاقة، وتصاريح الانبعاثات القابلة للتداول، وإدارة النقل الحضري، وإدارة أحواض الأنهار. واتفق المجلس أيضا على أن ينشر أعضاؤه التقرير في أوساط الفئات المعنية لديهم وأن ينظموا اجتماعات للنظر في كيفية تنفيذ توصياتهم. وسينجز المجلس عمله المتعلق بالتقرير خلال الدورة السابعة، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

دال - المعلومات المقدمة من الحكومات عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني

٢٥ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١١٣/٥٠ أن يعد لنظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة نبذات قطريةتعرض بإيجاز التقدم المحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني، يجري تجميعها على أساس ما يرد من المعلومات الوطنية وبالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية. ورحبت اللجنة في دورتها الرابعة بإعداد هذه النبذات القطرية وأيدت ذلك.

٢٦ - واستجابت الأمانة العامة لهذه الطلبات فأعدت شكلا موحدا للنبذات وعممته على جميع الحكومات. أما بالنسبة لتلك البلدان الأربعة والسبعين التي قدمت تقارير وطنية إلى اللجنة، فإن الأمانة العامة تعكف على إعداد مشاريع نبذات استنادا إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية. ولدى الانتهاء من إعداد النبذات في شكل مشاريع فإنها ترسل إلى الجهات المحورية الوطنية المعنية لتعلق عليها، ولتدخل عليها الحكومات ما استجد، وتوافق عليها حسب الاقتضاء. أما البلدان التي لم تتمكن حتى الآن من تزويد الأمانة العامة بتقرير وطني موجه إلى اللجنة فقد طُلب إليها إكمال نبذة وطنية في إطار الشكل الموحد.

٢٧ - وستدعم النبذات الوطنية التحليل والتقييم المطلوبين لوثائق الدورة الخامسة للجنة حسب ما هو متوخى في قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، ستتاح جميع النبذات الوطنية على شبكة الإنترنت بعد أن توافق عليها الحكومات المعنية. ويود الأمين العام أن يشجع جميع البلدان على مواصلة تزويد اللجنة بمعلومات عن التقدم المحرز والمعوقات التي صودفت في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني، إذ ستكون تلك المعلومات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاستعراض عام ١٩٩٧.

هاء - الأنشطة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لدعم العملية التحضيرية

٢٨ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١١٣/٥٠، الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى النظر في إجراء استعراضات للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي من أجل المساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. ورحبت الجمعية بالتحضير لعقد مؤتمرات على مستوى نصف الكرة الأرضية وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن التنمية المستدامة، ودعت الحكومات المعنية إلى أن تقدم نتائج تلك المؤتمرات كإسهام في أعمال الدورة الاستثنائية.

٢٩ - ويضطلع عدد من الحكومات أو ينظر في اضطلاع باجتماعات بين الدورات أو بمبادرات بهدف المساهمة في استعراض عام ١٩٩٧. ويتوقع تقديم نتائج هذه المبادرات إلى لجنة التنمية المستدامة و/أو إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من قبل الحكومات المعنية مباشرة. ولكن اذا اختتمت هذه الاجتماعات أو المبادرات في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإن الأمين العام سيكون ممتنا لو أبلغ بنتائجها لكي تنعكس، حسب الاقتضاء، في الوثائق التي تعدها الأمانة العامة.

٣٠ - وبخصوص اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية، يجري القيام بنشاطات مختلفة كمساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة:

(أ) في أفريقيا، عقد المؤتمر الأول للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة في آذار/مارس ١٩٩٦ بناء على مبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واعتمد المؤتمر المبادئ التوجيهية

الخاصة برصد التقدم المحرز في بناء القدرات الإدارية الحرجة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا كصك إطاري لمواءمة الأنشطة ذات الصلة في المنطقة.

(ب) وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستقوم اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي ستعقد دورتها الثالثة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بإجراء استعراض إقليمي للتقدم المحرز في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر ريو وذلك كمساهمة في الدورة الخامسة للجنة وفي الدورة الاستثنائية.

(ج) وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، عقدت لجنة السياسة البيئية دورة استثنائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نظرت في نتائج المؤتمر الوزاري لأوروبا المعني بالبيئة المعقود في صوفيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان البرنامج البيئي لأوروبا الذي اعتمد في مؤتمر صوفيا يمثل محاولة أولى لرسم اتجاه موحد يزيد من قابلية جدول أعمال القرن ٢١ للتنفيذ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(د) وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، سيجري النظر في المساهمة المقدمة إلى الدورة الاستثنائية خلال الاجتماع العاشر لوزراء البيئة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي سيعقد في بوينس آيرس، يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وخلال مؤتمر قمة نصف الكرة الأرضية للتنمية المستدامة، الذي سيعقد يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في سانتا كروز دي لاسييرا، ببوليفيا، تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية.

(هـ) وبناء على اقتراح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، طلب مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، في أيار/مايو ١٩٩٦، إلى جميع البلدان العربية أن تشترك بنشاط في استعراض عام ١٩٩٧، بوسائل مثل تشكيل لجان وطنية لإعداد تقارير وطنية عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وسيجري النظر في تجميع لتلك التقارير خلال الاجتماع المقبل للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ومن ثم يحال إلى الدورة الاستثنائية. وعلاوة على ذلك، ستعقد لجنتا الطاقة وموارد المياه التابعتان للجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا اجتماعات في مطلع عام ١٩٩٧ لاستعراض الأنشطة الجارية والمخطط لها، مما يوفر منظورات إقليمية بشأن هذه المسائل لاستعراض عام ١٩٩٧.

(و) وأعلنت بيلاروس في الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة أنها ستنظم مؤتمرا في مينسك عن التنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣١ - وعلاوة على ذلك، تعد اللجان الإقليمية، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قوائم بالمبادرات الإقليمية في مجال التنمية المستدامة المضطلع بها منذ مؤتمر ريو، أو تقوم بإجراء استعراضات إقليمية. وستتاح نتائج تلك العمليات في الدورة الاستثنائية.

واو - اتفاقيات ريو

٣٢ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١١٣/٥٠، مؤتمرات الأطراف أو الهيئات التنظيمية الأخرى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر وبخاصة في افريقيا، وكذلك الهيئات التنظيمية لسائر الصكوك ذات الصلة، حسب الاقتضاء، ومرفق البيئة العالمية، إلى تقديم مساهماتها في الدورة الاستثنائية.

٣٣ - ووافق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تقديم مساهمة خاصة إلى الدورة الاستثنائية عن طريق الهيئة الفرعية للتنفيذ التابعة له. وطلب مؤتمر الأطراف في دورته الثانية إلى أمانة تلك الاتفاقية إعداد تقرير مناسب لتنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ خلال دورتها الخامسة التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣٤ - وفي حالة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ستعد أمانتها المؤقتة، بعد انتهاء الدورة التي ستعقدها لجنة التفاوض الحكومية الدولية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مساهمة توجز فيها الأحكام الرئيسية للاتفاقية، والإجراء المتخذ قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ وما هو متوقع بالنسبة للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف.

٣٥ - وعملا بالقرار ١٨/١١ (المرفق) الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيئي في دورته الثانية، سيقدم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية، من منظور الأهداف الثلاثة للاتفاقية، وهي: حفظ التنوع البيولوجي، والاستعمال المستدام لمكوناته، والاقتسام النزيه والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية. وسينظر مؤتمر الأطراف خلال دورته الثالثة (بوينس آيرس، ٤ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في التقرير.

٣٦ - وسيقدم مرفق البيئة العالمية مساهمة أيضا في الدورة الاستثنائية.

زاي - مبادرات المجموعات الكبرى

٣٧ - سلمت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٠ بالدور الهام الذي قامت به المجموعات الكبرى بما فيها المنظمات غير الحكومية في مؤتمر ريو وفي تنفيذ توصياته، كما سلمت بضرورة مشاركتها بصورة نشطة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، وكذلك بضرورة وضع ترتيبات مناسبة لمساهمتها أثناء الدورة الاستثنائية.

٣٨ - وأعدت أمانة لجنة التنمية المستدامة مجموعة من المبادئ التوجيهية (المبادئ التوجيهية لمساهمات المجموعات الكبرى لعام ١٩٩٧) ووزعتها على جميع عناصر الاتصال بالمجموعات الكبرى المدرجة حاليا في قاعدة البيانات. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية معلومات عن الكيفية التي يتسنى بها للمجموعات الكبرى المساهمة في عملية استعراض عام ١٩٩٧، وفي الدورة الخامسة للجنة وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٣٩ - وتقوم منظمات المجموعات الكبرى أيضا بتنظيم اجتماعات شتى بشكل مستقل أو مشترك مع المنظمات الدولية والشركاء غير الحكوميين والحكومات. وتهدف هذه اللقاءات إلى استعراض وتقييم عملية متابعة ريو فضلا عن زيادة الوعي باستعراض عام ١٩٩٧ وبأنشطة المتابعة في فترة ما بعد عام ١٩٩٧. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

(أ) ريو + ٥ سنوات. تقييم عالمي لتقدم عملية التنمية المستدامة يقوده مجلس الأرض، بالتعاون مع عدة منظمات مترابطة وتابعة لمجموعات كبرى، وبالتشاور مع أمانة اللجنة. وبالاضافة إلى منظمات من كل فئة من فئات المجموعات الكبرى التسع، تشارك في هذا الحدث المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، ووسائط الإعلام، والمجموعات الدينية والتربوية فضلا عن شتى المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها. وسوف يتوج هذا الحدث باجتماع يستغرق أسبوعا في ريو دي جانيرو (١٣ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧).

(ب) مؤشرات التنمية المستدامة لمشروع الشباب، المرحلة الثانية. والمشروع، الذي تقوده بعثة الإنقاذ وغيرها من منظمات الشباب في شتى أنحاء العالم، هو متابعة لفريق/معرض الشباب الذي أعد للدورة الرابعة للجنة. ويعد التقرير التلفزيوني الموجه إلى الأطفال عن حالة كوكب الأرض، الذي تقوده بعثة الإنقاذ أيضا، حملة إعلامية رئيسية يقوم بها الشباب بشأن التنمية المستدامة وعملية استعراض عام ١٩٩٧.

(ج) دراسة استقصائية للمبادرات المحلية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١. يقود المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة هذه الدراسة الاستقصائية الشاملة للجهود المحلية، وهي أول عملية جرد شامل للحركة المحلية المتنامية بسرعة بشأن جدول أعمال القرن ٢١ في جميع أنحاء العالم. ويقدر أن أكثر من ٠٠٠ ٢ حكومة وسلطة محلية قد وضعت مشاريع وأطرا لتحقيق التنمية المستدامة المحلية. وستقدم نتائج هذه الدراسة الاستقصائية إلى لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها الخامسة وإلى الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية.

(د) دراسة استقصائية عن مستقبل لجنة التنمية المستدامة، تقودها الحركة الفيدرالية العالمية والفريق العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية التابع للمنظمات الدولية غير الحكومية. وهي تستند إلى دراسة إستقصائية قصيرة وسلسلة من المقابلات مع موظفي الأمم المتحدة، والخبراء الحكوميين وغير

الحكوميين. وستقدم المنظمات الرئيسية التقرير النهائي إلى الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات التابع للجنة وإلى اللجنة خلال دورتها الخامسة.

(هـ) يقوم مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بإعداد تقرير والتحضير لاجتماعات شتى لبحث منظور دوائر قطاع الأعمال بشأن التنمية المستدامة.

(و) قمة الأرض الثانية: مساهمة من دوائر قطاع الأعمال. وهو اجتماع على الصعيد الوطني نظمته رابطة البيئة والتنمية للأمم المتحدة (المملكة المتحدة) وغرفة التجارة الدولية (المملكة المتحدة) لاستعراض استجابات دوائر قطاع الأعمال للتنمية المستدامة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(ز) سيؤكد الاتحاد البرلماني الدولي في مساهمته في عملية استعراض عام ١٩٩٧ على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وسوف يتابع إعلانه بشأن تمويل التكنولوجيا ونقلها الذي قدمه إلى اللجنة خلال دورتها الرابعة.

(ح) المدن العالمية في القرن ٢١: جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١ من أجل مجتمعات مستدامة. وهو اجتماع شارك في تنظيمه المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وخطة العمل العالمية ومجلس الأرض لاستعراض مساهمات السلطات المحلية. وسيعقد الاجتماع في لشبونة يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦.

(ط) سيعقد اجتماع للسكان الأصليين في كولومبيا عام ١٩٩٦ لإعداد مساهمة للدورة الخامسة للجنة وللدورة الاستثنائية، مع الاهتمام على وجه خاص بالغابات.

حاء - أنشطة الإعلام

٤٠ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١١٣/٥٠ وضع برنامج إعلامي لزيادة الوعي العالمي بالدورة الاستثنائية وبالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة متابعةً للمؤتمر.

٤١ - واستجابة لذلك الطلب، تقوم إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وإدارة الإعلام بتوحيد جهودهما بهدف تصميم وتنفيذ استراتيجية صحفية/إعلامية تكفل انتشارا واسع النطاق للأنشطة التحضيرية وللدورة الاستثنائية، والتوعية بمسائل التنمية المستدامة، وزيادة تعزيز أهداف وغايات مؤتمر ريو واستعراض عام ١٩٩٧، وكفالة نشر نتائج الدورة الاستثنائية كمتابعة لها.

٤٢ - وتنوي الأمانة العامة، لدى تنفيذ الاستراتيجية، إعداد مواد إعلامية وبرامج إذاعية وتلفزيونية مختلفة وتنظيم أنشطة إعلامية/أنشطة توعية عامة. وستسعى أيضا لكفالة أوسع انتشار ممكن، من خلال جملة وسائل منها الوسائط الالكترونية، للتقارير والوثائق الرسمية المعدة بخصوص استعراض عام ١٩٩٧، بما في ذلك نتائج الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة ونتائج الدورة الاستثنائية نفسها. وسيكون أحد التحديات هو كفالة التوعية الفعالة في البلدان النامية.

طاء - حالة الاشتراكات في الصندوق الاستئماني

٤٣ - دعت الجمعية العامة الحكومات، في قرارها ١١٣/٥٠، إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا بينها، في المشاركة الكاملة والفعالة في الدورة الاستثنائية وأعمالها التحضيرية، ودعتها في هذا الصدد إلى تقديم مساهمات مناسبة إلى الصندوق الاستئماني لدعم أعمال لجنة التنمية المستدامة.

٤٤ - وعملا بذلك القرار، قام الأمين العام بتعميم مذكرة شفوية على جميع الدول الأعضاء والمراقبين تلتمس تبرعات للأغراض المذكورة أعلاه. ويود الأمين العام أن يؤكد مجددا مناشدته لجميع البلدان المهتمة أن تقدم التبرعات المناسبة إلى الصندوق الاستئماني المخصص لتقديم العون لمشاركة البلدان النامية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ثالثا - بعض الاقتراحات للطرائق التنظيمية خلال الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية

٤٥ - جرى توجيه اهتمام الجمعية العامة خلال دورتها الخمسين إلى عدد من الاقتراحات العامة لتنظيم الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ وعمليتها التحضيرية (انظر A/50/453). ومع أن ثمة قرارات محددة بشأن تنظيم العمل خلال الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية ذاتها ستتخذها اللجنة بناء على توصية من مكتبها وستتخذها الجمعية العامة، فإن الأمين العام يود أن يقدم بعض الاقتراحات الإضافية بشأن هذه المسألة لتنظر فيها الدول الأعضاء.

٤٦ - أما بخصوص الجزء الحكومي الدولي الرسمي من استعراض عام ١٩٩٧ من الأرجح، أخذا في الاعتبار الممارسة السابقة وأحكام قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ والمناقشات الجارية في اللجنة ومكتبها، أن يجري العمل الرئيسي في إعداد نص الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية خلال الدورة الخامسة للجنة، التي ستكون اجتماعا للتفاوض إلى حد كبير. وخلال الدورة الاستثنائية ذاتها، وبموازاة الجلسات العامة للجمعية حيث سيجري نقاش على مستوى رفيع، يمكن إنشاء لجنة جامعة مخصصة، تقدم تقاريرها إلى الجمعية بكامل هيئتها. وسيكون دور اللجنة هو الوصول إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المعلقة في الوثيقة النهائية.

٤٧ - وأخذا في الاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ وتوصيات اللجنة خلال دورتها الرابعة، فإن أحد التحديات المهمة سيكون كفالة وضع ترتيبات ملائمة تسمح للمجموعات الكبرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بتقديم إسهاماتها في الاجتماعات مع إيلاء الاحترام الواجب للنظام الداخلي القائم.

٤٨ - ومن المحتمل أن يقوم عدد من الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الكبرى، خلال الدورة الخامسة للجنة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بتنظيم، لقاءات جانبية غير رسمية شتى، وعروض وجلسات إحاطة بشكل منفرد وجماعي، بهدف المساهمة في عملية حكومية دولية تتسم بطابع رسمي أكبر. وسيكون من المفيد كفالة تنظيم المساهمات المقدمة من المجموعات الكبرى في هذه الأحداث بطريقة منهجية. ويرد في الفقرات التالية بعض المقترحات في هذا الصدد.

٤٩ - إن أحد الاحتمالات الواردة خلال الدورة الخامسة للجنة هو القيام، بشكل متواز مع أفرقة الصياغة التي ستقوم بإعداد نص الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية، بتنظيم جلسات استماع يشارك فيها ممثلون عن الحكومات والمجموعات الكبرى والشخصيات البارزة، وتكون مكرسة لتقييم الدور القائم والمحتمل لكل من المجموعات الكبرى المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ ومساهمتها في تنفيذه. ويمكن إما أن تدرج موجزات لهذه الجلسات في تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة أو أن تقدم اللجنة تلك الموجزات شفويا خلال الدورة الاستثنائية.

٥٠ - وخلال الدورة الاستثنائية نفسها يمكن أن يتخلل المناقشة الرسمية في الجلسات العامة عقد جلسات لأفرقة و/أو للحوار مع زعماء العالم وغيرهم من الشخصيات البارزة ممن يمثلون مشارب واسعة.

٥١ - ومع أن مكتب اللجنة يستطيع أن يقدم توصيات تنظيمية متصلة بدورتها الخامسة، فإن آراء وتوصيات الجمعية العامة ستتسم بأهمية بالنسبة لتنظيم الدورة الاستثنائية واللقاءات الموازية المتصورة آنذاك.

٥٢ - أما بالنسبة للتواريخ المقترحة لعقد الدورة الاستثنائية، فإن الأمين العام، إذ يضع في اعتباره جدول الاجتماعات والمؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة وأحكام قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠، يوصي بعقد الدورة في الفترة من ٧ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28).

(٢) الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية التابع للمنظمات الدولية غير الحكومية.